

## المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي

أ.م.د. علي جميل أحمد العبيدي  
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب

أ.م.د. حامد عبد المحسن كاظم الجنابي  
جامعة بابل/كلية التربية

### الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن احد الأصول اللغوية المتداول في مدونات اللغويين في إطار دراستهم العملية للغة ، دون أن يصرحوا به ، عند بسطهم أصول العربية في الكتب التي عنيت بدراسة هذه الأصول والتصريح بها ، ذلك هو (( المنزلة بين المنزلتين )) .

### المقدمة :

هذا بحث حاولنا فيه إمطة اللثام عن أصل من أصول العربية ظل حبيساً بين مباحث الدراسات اللغوية لم يُصرِّح به ، غير أنّ ما في هذه المباحث من معالجة ما ينم عنه ولو من غير تصريح ذلك هو ( المنزلة بين المنزلتين ) ، ولذلك وسمنا العنوان بـ(المنزلة بين المنزلتين في العربية) قسمنا البحث فيه على تمهيد سلطنا الضوء فيه على ما هو متعارف عليه بين علماء العربية من أدلة العربية المعروفة ، وحاولنا التماس العذر لمن نأى عن التصريح بهذا الأصل ودللنا على من قال به صراحة ، ثم جاءت مادة البحث تحت عنوان: مواطن المنزلة بين المنزلتين في العربية ، وفيه عرضنا لما ظهر لنا أنه يحتمل أن ينضوي تحت هذا الأصل من مباحث النحو والصوت والصرف ، وختمنا البحث بـخلاصة موجزة للفكرة الأساسية من البحث وأعقبناها بروافد البحث وهوامشه واتبعنا فيها ذكر المعلومات كاملة عند إيراد المصدر أو المرجع لأول مرة ولم نفرد عنواناً لقائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث لأنّ ذلك يعدُّ من باب التكرار... والله ولي التوفيق .

### التمهيد :

من المسلّم به أنّ أصول العربية تكاد تكون هي ذاتها أصول الفقه ، فالفقه معقول من منقول وكذا علم العربية<sup>(١)</sup> .

وعلم أصول العربية — كما هو معروف — علم يُبحث فيه عن أدلة العربية الإجمالية من حيث هي أدلة ، فضلاً عن كيفية الاستدلال بها وحال المستدل<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان بعض تلك الأصول قد قيل بها صراحة كالسماح والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، فإن بعضها لم يجد طريقه — بحسب اعتقادنا — إلى هذه الصراحة بيد أننا نجد له مصاديق تبين عنه — ولو ضمناً — في الواقع العلمي حينما نسبر غور الدرس اللغوي .

ومن هذه الأصول — المنزلة بين المنزلتين — ذاك المبدأ الذي ذاع في التراث الإسلامي أنه من مبتنيات فكر المعتزلة<sup>(٣)</sup> . ولنا في قول السيوطي : (( وأدلة النحو الغالبة أربعة ))<sup>(٤)</sup> — وهي التي ذكرت قبل قليل — ما يؤيد رأينا هذا ، فالأربعة هي الغالبة ، وليست كل الأدلة ، كما هو ظاهر جليّ من تصريح السيوطي .

وقد وجدنا أمثلة هذا الأصل الذي نحن بصدد دراسته وتجليه معالمه موزعة بين مصرح بأصلها بشيء من العموم أي من غير تحديد الأصل اللغوي المعتمد ضمناً ، وما ليس كذلك ، وإنما يستشف هذا الأصل من الآراء والأحكام ويلحظ فيها .

وزدنا على هذين المظهرين مسائل كان بإمكان اللغويين حلها ببسر بعيداً عن الخلاف لو صاروا إليه مرتكزاً وأساساً للدرس والتععيد .

ويبدو لنا أن الذي أبعد اللغويين من التصريح به أو اللجوء إليه في إيضاح بعض المسائل العالقة ما وسم به المعتزلة من الابتعاد عن الدين والمروق عنه فصاروا غير مقبولين ولاسيما في

مذهب أهل السنة السائد ، ومن يستعرض كتاباً في التفسير كالبحر المحيط لأبي حيان يلحظ ردوده الجلية التي تعقب بها الزمخشري صاحب الكشاف في كل مسألة اعتزالية تلوح له . ومع ذلك لم نجد أحداً من اللغويين صرح به إلا ما جاء من ابن هشام وهو يبسط حديثه عما لا يتعلق من حروف الجر فذكر الباء ومن الزائدتين في أمثال قوله تعالى ( كفى بالله شهيداً )<sup>(٥)</sup> و ( هل من خالق غير الله )<sup>(٦)</sup> ، ثم ذكر اللام المقوية فجعلها بين الحرف الزائد لاطراد صحة إسقاطها وبين المتعلقة بالعامل المقوي في أمثال قوله تعالى: ( مصدقاً لما معهم )<sup>(٧)</sup> ، و ( فعالٌ لما يريد )<sup>(٨)</sup> و ( إن كنتم للرؤيا تعبرون )<sup>(٩)</sup> ، قال ( ( لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة ، بل لما تُخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين ) )<sup>(١٠)</sup> .

### مواطن المنزلة بين المنزلتين في كتب العربية

إن في اصطلاحات اللغويين أو توصيفهم لبعض المسائل اللغوية ما يعبر عن هذه المقولة ، ويؤيد ما ذهبنا إليه فيها ، كاصطلاح النحاة على بعض الألفاظ بأنها ( أسماء أفعال ) ، وبهذا تكون في منزلة بين الأسماء والأفعال ، فمتأملها يجد فيها من خصال الأسماء اللفظية ما يمكنه من عدّها أسماء كالتتوين في أمثال ( صه ، وأف ، وحيهل ) وكذا صيغها التي ليست على صيغ الأفعال وعدم قبولها تاء التأنيث .

فضلاً عما فيها من خصال الأفعال العملية ما يجذبها إلى دائرة الفعلية كالتعدية في مثل قولنا : ( رويد زيداً ) ، وقوله تعالى : ( عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إن اهتديتم )<sup>(١١)</sup> إلى جانب دلالتها على الحدث والزمان<sup>(١٢)</sup> ، ولما كانت كذلك قيل إنها أسماء أفعال ، أي لا هي أسماء ولا هي أفعال ، إنما هي بين بين أي تتوسط بينهما ، ولا سبيل لدارس العربية قديماً وحديثاً إلا أن يوجهها هذه الوجهة من حيث إنه ليس بالإمكان القول باسميتها فقط أو بفعاليتها وحسب ، إذ لكل من الوجهتين فيها ما يثبتها من أدلة متعادلة الحظوة بالقبول .

وأما اسم الفاعل فيعمل بحسب ما وقر في عقول دارسي العربية عمل الفعل فيرفع وينصب بحسب لزومه وتعديه ، تماماً كما يعمل الفعل ذلك ، مع أنه اسم من حيث الصياغة ، وبذا اصطح عليه — نعني اسم الفاعل — فهو بعد ذلك اسمٌ لفظاً فعلٌ عملاً .. ولذا أمكن لبعض النحاة تسميته بالفعل الدائم<sup>(١٣)</sup> .

ويؤيد توسطه بين الاسمية والفعلية عند النحاة — برأينا — أنهم ثبتوا في مصنفاتهم أنه يعمل إذا ورد معرفاً بـ (أل) مطلقاً أي من دون قيد أو شرط وبشروط أكثر ، وكذا اسم المفعول وصيغ المبالغة<sup>(١٤)</sup> . وتلك مفارقة حقاً ، إن لم ننظر إليه في ضوء هذا الأصل المتروك ذكراً المعمول به واقعاً ، فإنه لأمر غريب — إذا أنكرناه ، أن يعمل اسم الفاعل معرفاً بـ (أل) ، والتعريف كما هو معلوم من علامات الأسماء حصراً ، إذ لا يلحق الفعل مطلقاً ، بل من المنطق عندئذ ، أن يلغى إعماله مع التعريف لأنه ألصق بالاسمية من غيرها ، ولكنه توسط عند النحاة على ما يبدو بين الاسم والفعل فجاز لهم القول بعمله مطلقاً .

والأدهى مما تقدم إعمالهم المصدر واسم المصدر فقد ذهب النحاة إلى أنهما يعملان عمل الفعل إن كان كلا منهما مقدرًا بـ (أن) والفعل أو (ما) والفعل في ثلاث صور هي<sup>(١٥)</sup> :

- ١- أن يكونا مجردين من أل والإضافة .
- ٢- أن يكونا مضافين .
- ٣- أن يكونا منونين .

وهذه الصور الثلاث تختص بالاسم لا بالفعل وما من تفسير مقبول لمذهب النحاة إلا إنهما توسطتا بين الفعلية والاسمية ، وإلا فالمنطق يلزم بإخراجهما في ضوء هذه الصور من دائرة الفعل

عاملاً . وبقولنا أن النحاة قد اعتمدوا أصل إنزالهما منزلة بين المنزلتين يحلُّ الإشكال ويسوغ إعمالهما عمل الفعل بصفات الأسماء وخصوصياتها وعلاماتها .

وشاع عند النحاة أن معمول الصفة المشبهة إذا كان منصوباً معرفةً بآلٍ أعرب شبيهاً بالمفعول به وليس مفعولاً به صراحةً في مثل قولنا : ( زيدٌ حسنٌ الوجه ) ومعنى هذا أن الصفة المشبهة تتوسط بين التعدي واللزوم لأن مصطلح ( الشبيه ) لا يدل بالضرورة على تمام المماثلة لما يشبهه ، فربما اتفق معه في بعض الأوجه لا في كلها .

وإنما صاروا إلى هذا الرأي من حيث إن الصفة المشبهة — عندهم — لا تُؤخذ إلا من الفعل اللازم ، وما عملها إلا لأنها شابته اسم الفاعل في نصبه المفعول به فكان مصطلح الصفة المشبهة باسم الفاعل<sup>(١٦)</sup> .

فهي — أي الصفة المشبهة — تتوسط عند النحاة من جهة العمل في المثال السابق — بحسب ظننا — بين اللزوم والتعدي ، فهي من حيث أصل الاشتقاق لا تُؤخذ إلا من الفعل اللازم ، وهذا يوجب عدم تعديها ، وهي في المثال السابق نصبت الاسم الذي بعدها فهو مفعول به صراحةً ولكنهم — أي النحاة — لم يتجرّءوا على القول بمفعوليته نظراً منهم إلى أصل اشتقاقها فقالوا هو شبيه بالمفعول به<sup>(١٧)</sup> وليس مفعولاً به فأنزلت مع معمولها منزلة بين المنزلتين .

وذهب الكوفيون إلى أن ( نعم وبئس ) اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان لا يتصرفان كما هو معروف واحتج الكوفيون لاسميتهما بدخول حرف الجر عليهما ، كقولهم : ما زيد بنعم الرجل ، وما هي بنعم الولد ، وقولهم نعم السير على بئس العير ، وبنداء الفصحاء لهما إذ قالوا : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، وكل من الجر والنداء خصيصة للأسماء ، وضم بعضهم إلى ما تقدم عدم تصرفهما ذلك أن التصرف من خصائص الأفعال .

أما البصريون فاحتجوا لفعليتهما باتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، إذ قال بعض الفصحاء : ( نعماً رجلين ، ونعموا رجالات ) ، وحجتهم الثانية اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما فيقال نعمت وبئست<sup>(١٨)</sup> . وإذا ما رحنا نُؤلف بين مذهبي الفريقين وجدناهما — أي نعم وبئس — يتوسطان بين الاسم والفعلية ، ذلك لأن لكل من الكوفيين والبصريين أدلته التي تجعله مقبولاً مرضياً ، والقول بإنزالهما بين المنزلتين ينهي الخلاف ويحل الإشكال بلا شك .

ويقرب من المسألة السابقة أن الكوفيين قرروا اسمية ( أفعال ) في التعجب في نحو قولهم : ما أحسن زيداً ، وذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنه فعل ماضٍ واحتج الكوفيون لاسميته بجموده — أي عدم تصرفه — فضلاً عن قبوله التصغير ، فيقال : ما أحسن زيداً ، وكلاً من عدم التصرف والتصغير من سمات الأسماء أما البصريون فاحتجوا لفعليته بأنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو : ما أحسنني عندك ، وما أظرفني في عينك ، ونون الوقاية إنما تدخل على الأفعال<sup>(١٩)</sup> .

والجامع بين المذهبين يصير إلى رأي وسط مؤداه أن أفعال التعجب إنما يتوسط بين الاسم والفعل من حيث اجتماع بعض خصال كل من الأفعال والأسماء فيه . ولعل النحاة لم يلتفتوا في هذه المسألة أيضاً إلى هذا الأصل النحوي ليحلوا خلافهم بسهولة ويسر دون كدّ ذهن أو شحذ فكر ، ولكنهم على ما يبدو آثروا الانتصار لأرائهم والاعتداد بها بإزاء مخالفيها ، وإن كان الثمن إدخال الدرس النحوي في متاهات الحجاج المنطقي الصرف الذي يتقله بما لا طائل تحته مما أبقى على الخلاف قائماً إلى يومنا هذا .

وعسى عند جمهور النحاة فعل متصرف مستدلين باتصاله بتاء التأنيث في مثل : ( عست هند أن تفلح ) ، وبضمائر الرفع البارزة نحو : ( عسيت ، وعسيت ، وعسيا ، وعسوا ، وعسين ) وقيل إنها حرف مطلقاً بدليل عدم تصرفها وهو رأي الكوفيين<sup>(٢٠)</sup> .

أما سيبويه فكان قد قرر أنها<sup>(٢١)</sup>:

١- حرف إذا اتصلت بضمير نصب مثل : عساك ، وعساه .

٢- فعل إذا لم تتصل بضمير نصب .

ومن الواضح - في ضوء ما تقدم - أن عسى في منزلة بين منزلتي الفعل والحرف عند سيبويه بحسب الظرف اللغوي الذي هي فيه ، وإن لم يصرح بذلك . وبتوليف آراء النحاة مع رأي سيبويه المتقدم نخرج بالنتيجة نفسها ، ولو كان النحاة قد اعتمدوا رأيه لما شجر الخلاف بينهم في شأنها .

وكذا حال ( ليس ) عند النحاة فقد عدّها كل من سيبويه<sup>(٢٢)</sup> ، وابن السراج<sup>(٢٣)</sup> فعلاً . أما أبو علي الفارسي<sup>(٢٤)</sup> فعدها حرفاً عاقداً لذلك مبحثاً استغرق صفحات عدة مكرساً إياه لإثبات حرفيتها . وإذا قيل إن الكلام المتقدم لا يدخل في صميم بحثنا وإن كان التوليف بينهما يؤدي بنا إلى القول بتوسط ( ليس ) بين الفعلية والحرفية ، قلنا إنه كان نواة للمالقي الذي بنى عليه رأياً وسطاً مؤداه أنها كذلك ، فهي بحسب رأيه ليست محضة في الفعلية ولا محضة في الحرفية ، لذا وقع فيها الخلاف بين النحاة، وهو ما نقله المرادي عن المالقي ملخصاً رأيه الطريف هذا ، بأن الذي ينبغي أن يقال فيها : إنها إذا وجدت بلا خاصية من خصائص الفعل كاتصالها بالضمائر أو تاء التأنيث فهي حرف يدل على معنى في غيره كأبي حرف آخر من حروف العربية ، وكذا إذا دخلت على الجملة الفعلية فهي - عندئذ - حرف كـ(ما) من حيث أن لا خاصية من خواص الأفعال فيها كقولهم : ليس يعصمها إلا ....<sup>(٢٥)</sup> .

والحق أن ما ذهب إليه المالقي هو الأقرب إلى القبول وإلى النظرة اللغوية السليمة بعيداً عن التوقع في مجال ضيق تحصر بمقتضاه ( ليس ) في مجال بعينه ، ولعل المالقي استند في رأيه المتوازن هذا إلى أصل الإنزال بين المنزلتين فخرج بما ذكره قبل قليل . واتفق النحاة على أن ( إن وأخواتها ) حروف مشبهة بالفعل ، وهذا الاصطلاح بحد ذاته يكشف عن توسطها بين الحروف والأفعال عندهم ، وإنما أشبهت الأفعال - برأيهم - في أمور هي : تضمنها معنى الفعل ، وبنائها على الفتح كالفعل الماضي ، وقبولها نون الوقاية مثل كأنني فضلاً عن عملها النصب والرفع كالفعل ، وأخيراً تشكلها من ثلاثة أحرف فاكثر . وهي تشبه الحروف من جهة أخرى في كونها تُكفُّ عن العمل فيبطل عملها إذا وردت ( ما ) الكافة بعدها .

وللنحاة فيها رأي طريف مؤداه أن الأصل فيها أنها حروف شبيهت بالفعل - فهي فرع عليه ، مستدلين على ذلك بأن تقديم المنصوب على المرفوع فرع لا أصل ، وإنما تقدّم لأنّ الفرع أحط من الأصل ، ولم شابته الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب ليُعلم أنه حروف وليست أفعال ، ونستشف مما تقدم أن النحاة أنزلوا ( إن وأخواتها ) منزلة تتوسط بين الفعل والحرف عملاً بأصل الإنزال بين المنزلتين لما يحملنه من خصائصهما في أن واحد ، على أنهم لم يصرحوا بذلك ، ولكن الواقع العملي ينمُّ على هذا الأصل الذي ندل عليه .

وإذا ما ولينا وجوهنا صوب مسائل الصوت والصرف ، وجدنا مصاديق لهذا الأصل أيضاً من ذلك الإشمام الذي يختص بالحروف المضموم وفيه تضم الشفتان بعد إسكانه فينطق بالضم من غير صوت فكأنه يسكن وبرؤية المخاطب إياهما مضمومتين يعلم أن الناطق يريد بضمهما الحركة<sup>(٢٧)</sup> ، وبمعنى آخر يمثل الإشمام حالة توسط بين النطق بالضم وعدم النطق به ، فاستدارت الشفتان علامة على الإتيان بالضممة ولكن الناطق بها وقف عند هذا الحد ولم يصدر منه الصوت المرتقب<sup>(٢٨)</sup> فالإشمام إذن يقف وسطاً بين الحركة والسكون مقترناً بالإشارة تدل على أن الحركة هي الأصل وإن لم يُسمع لها صوت وإنما تدرك بالعين والإشمام في صورته الثانية بالنسبة للفعل الأجوف عند بناء الماضي منه

للمجهول في إحدى صوره المحفوظة هو توسط بين النطق بالضم والكسر بالنسبة لحركة حرفه الأول في أمثال ( قيل وبيع )<sup>(٢٩)</sup> .

وبمفهوم الإشمام هذا يلحظ أن المتخصصين نظروا إليه على أساس هذا الأصل الذي نحن بصدد تجلية مكانم الأخذ به ، ولولا ذلك لما صاروا إلى مفهوم مرتضى كهذا .

وحينما تصاغ صيغة ( افتعل ) من الماضي ( ذكر ) يقال ( اذكر ) وليس ( اذكر ) على ما يقتضيه الأصل ، وكذا صيغة ( مفتعل ) منه إذ يقال مدّكر وليس ( مذتكر ) كما هو معروف ومشهور في الاستعمال القرآني لهذه اللفظة بالذات يقول تعالى : ( واذكر بعد أمة )<sup>(٣٠)</sup> و ( فهل من مدكر )<sup>(٣١)</sup> . ففي كلتا الحالتين قلبت التاء دالاً لتؤاخي الدال في الجهر ، فكل من الدال والذال مجهور يتذبذب معهما الوتران الصوتيان ثم تدغم الدال فيها تخفيفاً ، وتحقيقاً لسهولة اللفظ .

ومن الواضح — في ضوء ما تقدم — أننا بإزاء إنزال حرف الدال منزلة بين منزلتين التاء والذال نطقاً وتفسيراً .

والاسم الشبيه بالصحيح لا يخرج عن مدار بحثنا هذا بدلالة تسميته ( الشبيه بالصحيح ) ، فالاسم المنتهي بو أو ياء متحركة قبلها ساكن مثل : دلو ، وطبّي ، أو المختوم بياء مشددة مثل : كرسي ، وعلي ، وعبقري ، يصطلحون عليه أيضاً الاسم المنزل منزلة الصحيح وأحياناً المعتل الجاري مجرى الصحيح .

إنما صار واضعوا هذا الاصطلاحات إليها من حيث إن الحركات تظهر عليه خلاف الاسم المعتل الذي تقدر حركاته كما هو معلوم .

ولاشك — بعد ذلك — في أن المصطلحين نظروا إليه على أنه يقع وسطاً في منزلة بين المعتل والصحيح من الأسماء فكان أن جعلوا له مصطلحاً وباباً مخصوصين يعرف بها .

### الخلاصة :

تلك شذرات مما أمكننا دراسته للاستدلال على الأصل اللغوي الذي بقي مسكوتاً عنه حيناً أو يستشف مما قالوا حيناً آخر ، وربما عدّ معادلاً لغوياً يفكّ عقد الجدال العقيم بين أصحاب الصنعة اللغوية التي ما كانت تعرف في عهدها الأول إلا الانتصار لهذا النحوي أو ذاك لأهل البصرة تارة ولأهل الكوفة تارة أخرى ، ذلك هو المنزلة بين المنزلتين في العربية .

### روافد البحث وهوامشه

- (١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ت(٩١١هـ) ، تج : محمد حسن إسماعيل ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ٢٠٠٦م : ص ١٤ .
- (٢) ينظر : المصدر نفسه ١٣ .
- (٣) المعتزلة يعتقدون أن صاحب الكبيرة يس مؤمناً مطلقاً وليس كافراً مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين . ينظر : الملل والنحل ، الشهرستاني (٥٤٨هـ) ، تصحيح : عبد الرحمن خليفة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، ج١/ص٦٠-٦١ .
- (٤) الاقتراح : ١٣ .
- (٥) الإسراء : ٩٦ ، والرعد ٤٣ .
- (٦) فاطر : ٣
- (٧) البقرة ٩١ .
- (٨) هود ١٠٧
- (٩) يوسف ٤٣ .
- (١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تج محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان ، ج٢/٤٤٠ .

- (١١) المائدة ١٠٥ .
- (١٢) ينظر : كتاب سيبويه (عمرو بن بحر) (١٨٠هـ) ، المطبعة الأميرية ، بيولاقي ، مصر ، ١٣١٦هـ — ، ج١/ص١٢٣ ، المقتضب للمبردت (٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٦٣ ، ج٢/ص٢٠٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ط٣ : ٨٢ — ٨٣ .
- (١٣) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة ، د. مهدي المخزومي ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت — لبنان ١٩٨٦ : ٣١٠ .
- (١٤) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترابادي (٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٧٨ ، ج٣/ص٤١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ) ، تح : محمد عبد القادر وطارق السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ٢٠٠١ ، ج٢/ص٤٠٣ — ٤٠٤ ، همع الهوامع : ٥٤/٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨ .
- (١٥) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٢/٢ — ٤٤٣ ، همع الهوامع ٤٧/٣ .
- (١٦) ينظر : همع الهوامع : ٦٤/٣ .
- (١٧) ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش الحلبي (٦٤٦هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة : ج٨٥/٦ .
- (١٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٩٦١ ، ج١/٩٧ — ١٠٤ ، شرح التسهيل : ٣٣٨/٢ .
- (١٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٣/١ — ١٢٥ ، شرح التسهيل ٣٦٢/٢ — ٣٦٣ ، همع الهوامع ٣٦/٣ .
- (٢٠) ينظر : مغني اللبيب : ١٦٢/١ .
- (٢١) ينظر : الكتاب : ١٥٨/١ — ١٥٩ ، ٣٧٤/٢ — ٣٧٥ .
- (٢٢) ينظر : الكتاب : ٣٥/١ — ٧٣ .
- (٢٣) ينظر : الموجز في النحو ، لابن السراج ، تح : مصطفى الشومي وبن سالم دار مرجي ، مؤسسة ابدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٥ ص٣٠ ، الأصول في النحو ٩٣/١ .
- (٢٤) ينظر : المسائل الحلييات ، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ، تح : حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٧ ، ص٢١٠ وما بعدها .
- (٢٥) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي (٧٠٢هـ) ، تح : أحمد الخراط ، ط٣ ، دار القلم دمشق ٢٠٠٢ ، ص٣٦٨ — ٣٦٩ ، الجني الداني في حروف المعاني ، المرادي (٧٤٩هـ) ، تح : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص٤٤٩ .
- (٢٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح : علي محمد معوض وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية — بيروت ٢٠٠٠ ، ج١/٢١٠ ، رصف المباني : ١٩٩ .
- (٢٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٧/٢ .
- (٢٨) ينظر : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ج٦/ص٢٢٤ .
- (٢٩) شرح ابن عقيل (٧٦٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ج٥٠/١ .
- (٣٠) يوسف ٤٥ .
- (٣١) القمر : ١٥ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٥١ .
- (٣٢) ينظر : موسوعة النحو والصرف والإعراب ، د. أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، ١٩٨٦ : ص٣٢٢ .

## Abstract

The research aims at investigating of the linguistic origins used in the writings of linguists within the frame of their practical study of language without revealing it over tally , during their discussion of Arabic origins in the books that dealt with these origins. This is called in between position .